جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: قراءة تحليلية في إطار القانون 22–18

The attractiveness of foreign direct investment in Algeria: analytical reading within the framework of law 22-18

عويفات محمد العربي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، mohammedlarbi.aouiffat@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/23 تاريخ القبول: 2026/05/06 تاريخ النشر: 2026/06/03

Abstract:

This study aims to highlight the attractiveness of foreign direct investment in Algeria, according to the legal and economic mechanisms, particularly Law 22-18. which allows for the creation of an important legal, and economic climate; and environment; such as evaluating the efficiency of economic reforms using legal, and economic analysis tools as a descriptive, and analytical approach to assess the economic situation of the country and adopting international indicators (World Bank) related to the business climate in Algeria compared to other countries, in order to reach numerical results; and indicators that help in understanding the reality of foreign investment in Algeria.

Keywords: Attractiveness of foreign direct investment; Algerian economic performance indicators; legal challenges; economic challenges.

Jel Classification Codes: G11. K10 E60

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء نحو جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وفق الآليات القانونية والاقتصادية لا سيما القانون 22–18، التي تسمح بإيجاد مناخ وبيئة قانونية واقتصادية مهمة كتقييم كفاءة الإصلاحات الاقتصادية باستخدام ادوات التحليل القانونية والاقتصادية كمنهج وصفي وتحليلي **يقيم** الوضع الاقتصادي للبلاد واعتماد المؤشرات الدولية "البنك الدولي" المتعلقة بمناخ الأعمال في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى وصولا الى نتائج ومؤشرات رقمية تساعد في فهم واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر.، مؤشرات اداء الاقتصاد الجزائري.، التحديات القانونية، التحديات الاقتصادية.

تصنيفات JEL : G11. K10 E60

المؤلف المرسل: عويفات محمد العربي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم mohammedlarbi.aouiffat@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

تحتل جاذبية الاستثمار مكانة محورية في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، باعتبارها أحد المحددات الأساسية لقدرة الدول على استقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو قطاعات إنتاجية تساهم في تحقيق النمو المستدام وتنويع القاعدة الاقتصادية. وفي ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يرافقها من تنافس متزايد بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت مسألة تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة في البيئة القانونية والمؤسساتية أولوية استراتيجية للعديد من الاقتصاديات النامية.

وفي هذا السياق سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة منظومتها القانونية والمؤسساتية المؤطرة للاستثمار من خلال تبني إصلاحات تشريعية جديدة تهدف إلى تكريس مبدأ حرية الاستثمار وضمان الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير حوافز وضمانات قانونية أكبر للمستثمرين. ويأتي القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار ضمن هذا التوجه الإصلاحي، في إطار مسعى أوسع لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في خلق الثروة ومناصب الشغل.

غير أن جاذبية الاستثمار لا تُختزل في النصوص القانونية فحسب، بل تتأثر بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها الاستقرار السياسي والاقتصادي، كفاءة الجهاز الإداري، فعالية النظام القضائي، جودة البنية التحتية، مستوى الحوكمة، ومدى اندماج الاقتصاد الوطني في المحيطين الإقليمي والدولي. ومن ثمّ، فإن تقييم جاذبية الاستثمار في الجزائر يقتضي مقاربة شمولية تتجاوز التحليل القانوني إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية والمؤسساتية والعملية للإصلاحات المعتمدة.

1.1 اشكالية الدراسة:

انطلاقًا مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهم الإطار القانوني والمؤسسي الجديد للاستثمار في تعزيز جاذبية الاستثمار في الجزائر وتحسين قدرتها التنافسية على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية؟

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تأصيل الإطار النظري لمفهوم جاذبية الاستثمار وبيان أهم محدداته الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية وفق الأدبيات الحديثة.

- تحليل الإطار القانوني الجديد للاستثمار في الجزائر، لاسيما أحكام القانون رقم 22-18، وبيان أهم المستجدات التي جاء بها مقارنة بالتشريعات السابقة.

- تقييم أثر الإصلاحات القانونية والمؤسساتية على تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

3.1 فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضية التالية:

- يسهم تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في الجزائر من شأنه أن إيجابًا في تعزيز جاذبية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

4.1 منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع اعتماد منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين:

- **المنهج الوصفي:** دراسة النصوص القانونية المنظمة للاستثمار وتحليل مضامينها وأهدافها وما يعكس واقعية التنفيذ والأداء الحكومي.

5.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الى تسليط الضوء على التحولات التشريعية الحديثة في الجزائر وتقييم آثارها، كالمساهمة في تطوير إطار تحليلي لفهم العلاقة بين الإصلاح القانوني والتنمية الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر.

2. الإطار المفاهيمي للاستثمار:

تتعدد المفاهيم اللغوية والأدبية لمعنى كلمة الاستثمار كونه مصطلح واسع التوظيف وخاصة ما يتعلق بشقه المادي والمالي، اذ سنعرض أهم التعاريف والمفاهيم المرتبطة به.

1.2 تعريف الاستثمار

التعريف الاصطلاحي الاقتصادي للاستثمار:

في الاقتصاد، الاستثمار يُعرَّف على أنه توظيف الأموال أو الموارد في أصول إنتاجية أو مالية بقصد تحقيق عائد مستقبلي وزيادة رأس المال (مانكيو، غريغوري، 2017، صفحة 35)؛

التعريف الاصطلاحي الفقهي للاستثمار:

في الفقه الإسلامي، يعتبر الاستثمار هو تشغيل المال بطرق مشروعة بقصد تنميته وزيادته وفقًا للأحكام الشرعية. (ابن قدامة، عبد الله بن أحمد.، 2003، صفحة 80)؛

التعريف القانوني للاستثمار

(القانون رقم 22-18 ، 2022، صفحة م4ص6) ومن الناحية القانونية، يُعرّف الاستثمار بأنه:

"كل مساهمة في الأصول المادية أو غير المادية تُنجز بغرض إنشاء نشاط اقتصادي أو توسيعه أو تطويره"؛ وفي التشريع الجزائري، نصّ القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار على أن الاستثمار يتمثل في: "اقتناء أصول تندرج في إطار إنشاء نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو المساهمة في رأس مال مؤسسة".

انطلاقًا من التعريفات السابقة، يمكن تعريف الاستثمار بأنه: عملية توظيف الموارد المالية أو المادية أو البشرية في مشاريع أو أصول إنتاجية أو مالية بهدف تحقيق عائد اقتصادي مستقبلي، مع تحمل درجة من المخاطرة، بما يسهم في تكوين رأس المال وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

2.2 أهم المستجدات التي جاء بها القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار مقارنة بالإطار القانوني السابق

جاء **القانون رقم 22-18** المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار بعدد من الإصلاحات الهامة التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مقارنة بالإطار القانوني السابق الذي كان يحكم الاستثمارات. فيما يلي أهم المستجدات:

1.2.2 .الإطار القانوني الجديد للاستثمار في الجزائر:

سنحاول عرض اهم ملخص تاريخي لقانون الاستثمار في الجزائر وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1) اهم المحطات التاريخية لقانون الاستثمار في الجزائر

القانون	تاريخ الصدور والتسمية	العدد في ج ر	المواد
القانون 63 -277	المؤرخ في 23 جويلية 1963 والمتعلق **بقانون الاستثمار**	غير(متوفر)	/
القانون 66-284	المؤرخ في 16 سبتمبر 1966 والمتعلق **بقانون الاستثمار**	80	23مادة
القانون 82-11	المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق **بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني**	34	43 مادة
القانون 88-25	المؤرخ في 12 يوليو 1988 والمتعلق **بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية؛**	28	15 مادة

المرسوم التشريعي 93-12	المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل05 أكتوبر 1993 والمتعلق **بترقية الاستثمار**	64	50 مادة
بمقتضى الأمـر رقم 03-01	المـؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق **بتطوير الاستثمار** المعدل والمتمم	47	36 مادة
قانون رقم 16-09	مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3غشت سنة t2016 يتعلق **بترقية الاستثمار**	46	39 مادة
قـانـون رقـم 22-18 -	المؤرخ في 24يوليو سنة ،2022 يتعلق بالاستثمار	50	41 مادة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على قراءة للجرائد الرسمية الجزائرية

يلاحظ من الجدول **1** ان الجزائر شهدت ببزوغ قانون الاستثمار منذ بداية استقلالها الى ان تطور مع الاحداث التاريخية نتيجة الاصلاحات المتعاقبة حسب الترتيب الزمني لها، فمرة تكون تسمية قانون الاستثمار ثم انتقلت من التوجيه الى الترقية الى التطوير وهي كلها تثبت التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسبل تعزيز الموارد المتاحة وصولا الى الاستثمار الاجنبي او العالمي.

2.2.2 قراءة في القـانـون رقـم 18/22

جدول (2) الاطار التشريعي لقانون الاستثمار الجزائري 22-18

الفصول	العنوان	المواد
01	أحكام عامة	(1----5)
02	الضمانات والواجبات	(6---15)
03	الإطار المؤسساتي	(16---23)
04	الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا	(24---33)
05	أحكام مختلفة	(34---37)
06	أحكام انتقالية ونهائية	(38---41)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد القانون 22-18 مرجع سبق ذكره

نستخلص من الجدول **2** ان قانون الاستثمار يهدف الى:

- تنظيم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية على الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين (**المادة 1**)

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية مع ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛ تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، وإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، بالضافة الى تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، وتفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية، (**المادة 2**).

3.2.2 أهم المستجدات التي جاء بها القانون رقم 22-18:

– تعزيز حرية الاستثمار وتوسيع نطاق الاستثمارات المسموحة:

يُعتبر القانون الجديد أكثر مرونة مقارنة بالقانون السابق (قانون الاستثمار رقم 16-09 الصادر في 2016)، حيث يكرس حرية الاستثمار في جميع القطاعات، باستثناء بعض المجالات الحساسة التي تتطلب شروطًا خاصة مثل الأمن القومي، القانون 22-18 ينص على أن الاستثمار يمكن أن يتم دون شرط الموافقة المسبقة من الدولة في معظم الحالات (القانون رقم 22-18 ، 2022، صفحة م3ص6)؛

– تأسيس الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:(AAPI) (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، ، 2022)

جاء القانون الجديد بتأسيس **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار** لتكون الجهة المسؤولة عن تيسير الإجراءات الاستثمارية ومتابعة المشاريع، وهو ما يُعد تغييرًا جوهريًا في عملية إدارة الاستثمار مقارنة بالهيئات السابقة مثل **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار**(ANDI) **(سابقا)** التي كانت بطيئة في معالجة ملفات المستثمرين

– التوسيع في الحوافز الاستثمارية: القانون 22-18:

يقدم حوافز أكبر للمستثمرين في بعض القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة، حيث يُمنح إعفاءات ضريبية وجمركية لفترة معينة إضافة إلى ذلك، يُسمح للمستثمرين بالحصول على تمويلات ميسرة، وقد أُدخلت تعديلات على شروط التمويل المحلي والدولي، لتسهيل تدفق رأس المال (المرجعية الاقتصادية في الجزائر، ، 2022.)

– تحسين بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية:

من بين أبرز المستجدات التي جاء بها القانون الجديد هي **تبسيط الإجراءات** الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع الاستثمارية، وتقليل التكاليف الزائدة من خلال **منصة رقمية موحدة** للتسجيل. تم اتخاذ إجراءات حاسمة لتقليص البيروقراطية التي كانت تعيق سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

– التركيز على الاستثمار الأجنبي:

تم إدخال تسهيلات على **الاستثمار الأجنبي المباشر**، حيث يُسمح للأجانب بامتلاك نسبة كبيرة في المشاريع الاقتصادية دون شرط الشراكة مع مستثمرين محليين، عكس ما كان عليه الحال في القانون السابق الذي كان يفرض على الشركات الأجنبية شراكة بنسبة 51% مع الشريك المحلي (محمد علي، 2022، صفحة 45). هذه التغييرات تعكس محاولة الجزائر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

3. جاذبية الاستثمار في الجزائر

تعتبر جاذبية الاستثمار في الجزائر موضوعًا ذا أهمية خاصة في الوقت الحالي، نظرًا للتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد وضرورة تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن قطاع المحروقات الذي يعتمد عليه الاقتصاد بشكل رئيسي. إن جاذبية الاستثمار تتعلق بالقدرة على جذب رؤوس الأموال سواء من الداخل أو الخارج، وتعتمد على عدة عوامل حاسمة تضمن للمستثمرين بيئة ملائمة تحقق لهم عوائد مجزية.

1.3 الموارد الطبيعية:

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في أفريقيا. تمثل هذه الموارد جزءًا كبيرًا من جاذبية الاستثمار في البلاد، خاصة في قطاع الطاقة. على الرغم من التذبذب في أسعار النفط العالمية، فإن الجزائر تظل واحدة من أبرز الوجهات للاستثمار في مجال الطاقة والمصادر الطبيعية، مما يجعلها محط أنظار العديد من الشركات الكبرى في هذا القطاع (عادل، م، (2018)، الصفحات 130-139)

2.3 الموقع الاستراتيجي:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي يربط بين أوروبا وأفريقيا، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا مهمًا لتوسيع أسواق المنتجات والخدمات عبر البحر الأبيض المتوسط. يمكن للجزائر أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التجارة بين القارة الأفريقية وأسواق الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد توقيع اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية (وزارة المالية الجزائرية ، (2021) ، الصفحات 55-60)

3.3 الإصلاحات الاقتصادية:

في إطار تحسين مناخ الاستثمار، قامت الحكومة الجزائرية بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تسهيل إجراءات الاستثمار. ومن أبرز هذه الإصلاحات قانون الاستثمار الجديد الذي يمنح المستثمرين حوافز ضريبية، ويقلل من الروتين الإداري. كما يسعى هذا القانون إلى تحسين ترتيب الجزائر في

مؤشرات مناخ الأعمال، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. يتضمن هذا القانون أيضًا توفير حماية قانونية للمستثمرين وضمان استقرار القوانين لفترة طويلة، مما يعزز من جاذبية السوق الجزائرية في نظر المستثمرين (عادل، م، (2018)، صفحة 115)

4.3 الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي في الجزائر له دورٌ كبيرٌ في جذب الاستثمارات، خصوصًا أن الدول التي تشهد تقلبات سياسية تعاني من ضعف ثقة المستثمرين. في السنوات الأخيرة، رغم بعض الاضطرابات الداخلية، فإن الجزائر حافظت على استقرار نسبي يسمح بتحقيق تطور اقتصادي تدريجي، وهو ما يعطي المستثمرين الثقة في استثماراتهم (وزارة المالية الجزائرية ، (2021). ، صفحة 47)

4. التحديات التي تواجه جاذبية الاستثمار:

رغم هذه المحفزات، إلا أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة قد تؤثر على جاذبية الاستثمار. من أبرز هذه التحديات هي البيروقراطية المعقدة، صعوبة الوصول إلى التمويل، ومحدودية البنية التحتية في بعض المناطق. هذه العوامل قد تؤثر سلبًا على الشركات التي تفكر في الدخول إلى السوق الجزائرية، مما يتطلب مزيدًا من الجهود الحكومية لتطوير البيئة الاستثمارية (وزارة المالية الجزائرية ، (2021). ، صفحة 50)

1.4 التحديات الهيكلية:

1.1.4 البنية التحتية المحدودة

تعتبر البنية التحتية من أهم العوامل التي تحدّ من جاذبية الاستثمار في الجزائر. رغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتطوير قطاع النقل والموانئ والمطارات، إلا أن العديد من المناطق، خاصة في الداخل، لا تزال تفتقر إلى بنية تحتية متطورة. مما يؤثر على قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق وتوزيع المنتجات، وبالتالي يحد من فعالية الاستثمار المحلي والدولي (عادل م، (2018)، صفحة 130).

2.1.4 الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية. هذه البنية الاقتصادية المحدودة تحول دون تنويع القطاعات الاقتصادية وجذب الاستثمارات في المجالات غير النفطية مثل الصناعة التحويلية والتكنولوجيا والخدمات (وزارة المالية الجزائرية (2021). ، صفحة 55).

3.1.4 محدودية التنوع الاقتصادي:

على الرغم من محاولات الحكومة لتنويع الاقتصاد، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه صعوبة في تطوير قطاعات جديدة يمكن أن تساهم في استقطاب الاستثمارات. إذ تعتبر القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا تحت الاستغلال إلى حد كبير، مما يعيق إمكانية تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد. (عادل م، (2018) صفحة 134)

2.4 التحديات الإجرائية:

1.2.4 .البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة

تعد البيروقراطية من أبرز المعوقات التي تحدّ من فعالية مناخ الاستثمار في الجزائر. ما زالت الإجراءات الإدارية المعقدة والروتين الحكومي تشكل تحديًا رئيسيًا للمستثمرين، حيث يمكن أن تستغرق العديد من الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات والحصول على التراخيص وقتًا طويلًا، مما يعطل البدء الفعلي للمشاريع الاستثمارية (البنك الدولي، (2020، صفحة 72).

2.2.4 القيود القانونية والضريبية

تواجه الشركات في الجزائر تحديات تتعلق بالقوانين الضريبية المعقدة والتعديلات المستمرة في القوانين، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار القانوني بالنسبة للمستثمرين كما أن تفعيل قوانين الاستثمار الجديدة لا يزال يواجه صعوبات تتعلق بتطبيقها على أرض الواقع. (وزارة المالية الجزائرية ، (2021) صفحة 60)

3.2.4 نقص التمويل وارتفاع تكاليف رأس المال

يعتبر التمويل أحد أبرز المعوقات التي تواجهها الشركات في الجزائر. على الرغم من وجود مؤسسات مالية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الوصول إلى التمويل لا يزال صعبًا، خاصة بالنسبة للمشاريع ذات المخاطر العالية أو تلك التي تتطلب استثمارات كبيرة. كما أن تكلفة رأس المال مرتفعة بسبب الشروط المالية الصارمة والبنك المركزي الذي يفرض معدلات فائدة مرتفعة (عادل، م، (2018) صفحة 139).

إن تحديات مناخ الاستثمار في الجزائر تتطلب تحسينًا جذريًا في البيئة القانونية والإجرائية، بالإضافة إلى تعزيز بنية تحتية متطورة. على الحكومة الجزائرية تحسين مستوى التسهيلات الإدارية وتقديم حوافز ضريبية أكثر استقرارًا، إلى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من جاذبية الاستثمار في الجزائر ويحقق استدامة اقتصادية.

3.4 :التحديات المتعلقة بالحوكمة والشفافية

1.3.4 ضعف الشفافية:

على الرغم من الإصلاحات والتدابير التي تم إقرارها في مجال الشفافية، إلا أن النظام المالي والإداري في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف الشفافية في بعض المجالات وهذا ما قد يعيق تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار، ما يؤثر على قراراتهم. (تقرير البنك الدولي، 2022)

2.3.4 الاحتكار والتوجهات السياسية:

تعاني السوق الجزائرية من الاحتكار في بعض القطاعات مثل الطاقة والمواد الأولية، ما يؤدي إلى تقييد المنافسة ويحد من فرص دخول الشركات الأجنبية. كما أن التوجهات السياسية قد تؤثر على سياسة الاستثمار، حيث تتغير الاستراتيجيات الحكومية بين الحين والآخر، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق (مجلة "الاقتصاد السياسي، 2022).

3.3.4 التحسين المستمر للأنظمة القضائية:

تسريع الإجراءات القضائية الخاصة بالمنازعات التجارية لضمان حل سريع وعادل للنزاعات التي قد تنشأ بين المستثمرين. مع تطوير قضاء تجاري مستقل يسمح للمستثمرين الأجانب بحماية حقوقهم في حال نشوء أي صراعات قانونية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ، 2022)

رغم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي تم إقرارها لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، فإن العديد من التحديات الهيكلية والإجرائية ما زالت تمثل عائقًا كبيرًا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يتطلب الأمر من الحكومة الجزائرية متابعة الإصلاحات بشكل مستمر وتوفير بيئة مستقرة وجاذبة للمستثمرين، مع التركيز على تحسين البنية التحتية، التقليل من البيروقراطية، وزيادة الشفافية في جميع المجالات.

1. مؤشرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر

لإضافة مؤشرات رقمية وبيانية تدعم الآليات المقترحة لتعزيز جاذبية الاستثمار في الجزائر وضمان استدامتها، يمكننا استخدام بعض البيانات المتاحة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، **أداء** الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الدولية، وكذلك مؤشرات الحوكمة والبنية التحتية. سنعرض مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في التحليل:

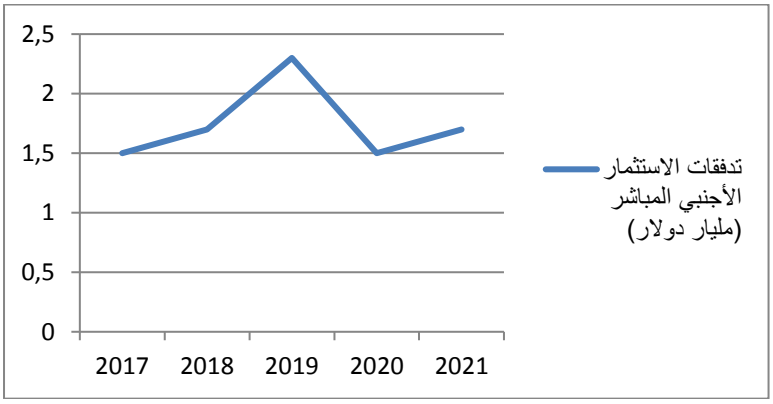
1.5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرقبل تطبيق الفانون22-18

جدول (3) بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)
2017	1.5
2018	1.7
2019	2.3
2020	1.5
2021	1.7

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على قراءة للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة حول الاستثمار العالمي لعام 2022

شكل رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تطبيقExcel

يمكن ملاحظة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث شهدت تذبذبًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت حوالي 1.5 مليار دولار **في** 2020، مقارنةً **بـ** 2.3مليار دولار **في** 2019، وهو **ما** يعكس التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19

2.5 مؤشر أداء الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الدولية

وفقًا للتقرير الصادر عن البنك الدولي .ورغم الإصلاحات، ما زالت الجزائر تواجه تحديات في جوانب مثل إجراءات التراخيص والتسجيل العقاري.

جدول (4)مؤشر الاداء الاقتصادي الدولي للجزائر

المؤشر	الترتيب	السنة
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	157	2020
مؤشر الفساد (الشفافية)	104	2021

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الدولي للجزائر، مرجع سبق ذكره

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:(Ease of Doing Business) الجزائر تحتل المرتبة 157 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، وفقًا للتقرير الصادر عن البنك الدولي . ورغم الإصلاحات، ما زالت الجزائر تواجه تحديات في جوانب مثل إجراءات التراخيص والتسجيل العقاري، اما **مؤشر الشفافية العالمية:(Transparency International)** الجزائر تحتل المرتبة 104 من أصل 180دولة في مؤشر الفساد لعام 2021، وهو ما يعكس وجود تحديات في تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاعين العام والخاص.

3.5 مؤشرات الحوكمة والشفافية

جدول (5)يوضح مؤشرات الحوكمة والشفافية في الجزائر

السنة	الدرجة	المؤشر	ملاحظات
2021	0.3	مؤشر كفاءة الحكومة	حصلت على درجة 0.3 من أصل 1 في مؤشر كفاءة الحكومة، مما يشير إلى أن هناك تحديات كبيرة في تحسين الكفاءة الإدارية
	0.5	مؤشر الشفافية العامة	رغم الإصلاحات، لا يزال هناك ضعف في الحوكمة الجزائرية، خاصة في جوانب التنظيم الإداري **و** الشفافية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لعام 2021

4.5 مؤشرات البنية التحتية

وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2021، احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 141 دولة في مؤشر البنية التحتية، في حين ان مؤشر تطوير البنية التحتية:(IDI) الجزائر سجلت درجة 3.2 على مقياس من 7، مما يدل على أن هناك حاجة ملحة لتحسين الطرق، الموانئ، والمطارات.

5.5 المؤشرات البيانية (مقارنة بين القطاعات)

تبين بعض الاحصائيات الرقمية لبعض القطاعات الاستثمارية الاجنبية في الجزائر قبل وبعد تطبيق القانون 22-18 حيث شهدت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة في الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا .كما تحسن مؤشر سهولة ممارسة

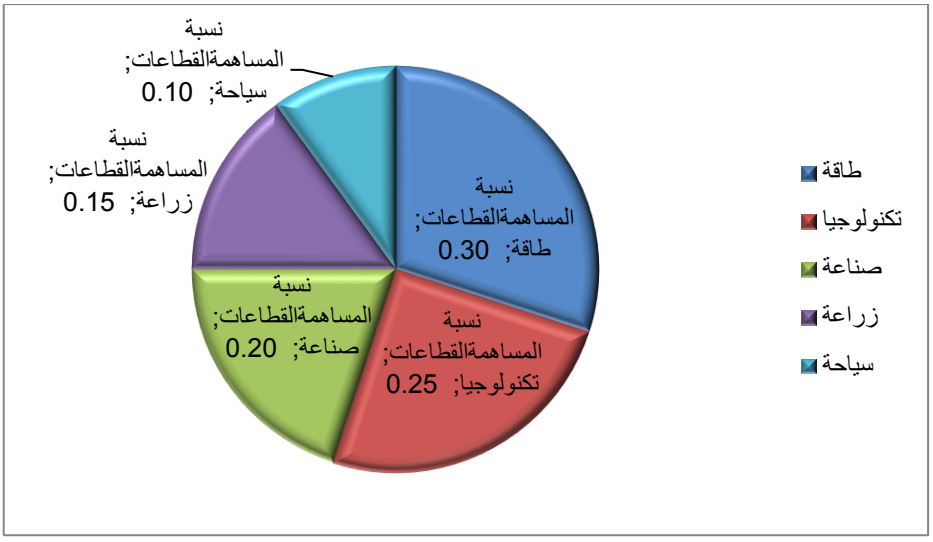
الأعمال ومؤشر الشفافية بفضل الإصلاحات التي تضمنها هذا القانون، مما يدل على أن الجزائر قد بدأت في بناء بيئة استثمارية أكثر جذبًا واستدامة في المدى المتوسط والبعيد وهو ما توضحه البيانات التالية:

جدول (6) توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قبل وبعد صدور القانون 22-18

القطاع	قبل صدور ق22-18	بعد صدور ق22-18
	نسبة المساهمة	نسبة النمو
الطاقة المتجددة	**30%** :من إجمالي الاستثمارات	25%
التكنولوجيا	**25%** :من إجمالي الاستثمارات	30%
الصناعات التحويلية	**20%** :من إجمالي الاستثمارات	20%
الزراعة	**15%** :من إجمالي الاستثمارات	15%
السياحة	**10%** :من إجمالي الاستثمارات	10%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير دولية AAPI – -Centre National de la Statistique – Algeria Doing Business – - UNCTAD Investment Report- Global Competitiveness Report – WEF-Algeria Transparency International - Corruption Perceptions Index-World Bank

شكل (2) نسبة مساهمة بعض مختلف القطاعات الاستثمارية في الجزائر



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

من الملاحظ في الجدول **6** انه في المستقبل، يتوقع أن يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل تدريجي، وذلك من خلال التوجه نحو تعديل قانون الاستثمار والسعي نحو جاذبية هذا الاخير في التقليل من وطأته لا سيما في القطاعات التالية:

- الطاقة المتجددة :نظرًا للتحول نحو الطاقة النظيفة.
- التكنولوجيا :بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية في مجال الابتكار والتكنولوجيا.
- الصناعات التحويلية :في ظل تنامي الاهتمام بتطوير المصانع والمنتجات المحلية.

جدول (7): مقارنة تدفقات FDI بين الجزائر والمغرب وتونس

الدولة	FDI2023 (مليار دولار)	الناتج المحلي (مليار دولار)	المصدر
الجزائر	1.2	239	UNCTAD / World Bank
المغرب	3.4	147	UNCTAD, 2024
تونس	0.94	48	UNCTAD, 2024

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد قراءات سابقة للمصادر

رغم أن اقتصاد الجزائر أكبر من المغرب، فإن تدفقات الاستثمار أقل نسبيًا وهو ما يدعوا الى الاستغلال الامثل نحو افق جديدة من خلال القانون 22-18 والتحول نحو جاذبية الاستثمار بشكل مستدام على المدى المتوسط والبعيد. ويجب أن تواكب هذه الإصلاحات تعزيزًا متواصلاً للبنية التحتية، تيسير الإجراءات الإدارية، تطوير رأس المال البشري، وتحقيق حوكمة وشفافية أكبر، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تعاون إقليمي ودولي فعّالة

6. خاتمة:

ان جاذبية الاستثمار في الجزائر، وبالاستناد إلى أحكام قانون الاستثمار في الجزائر (2022) الذي كرّس إطارًا قانونيًا جديدًا أكثر مرونة وشفافية، يمكن التأكيد أن الدولة خطت خطوة مهمة نحو تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة لدى المستثمرين.

فقد جاء القانون ليؤسس لمبدأ حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين، مع ضمانات قانونية لحماية الاستثمارات من المصادرة أو نزع الملكية إلا في إطار القانون، إضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء المشاريع من خلال استحداث الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تتولى مرافقة المستثمرين وتفعيل نظام الشباك الوحيد لتبسيط الإجراءات الإدارية. كما أقر القانون نظام حوافز جديد يقوم على الشفافية، ويمنح امتيازات جبائية وجمركية خاصة للمشاريع ذات الأولوية، خصوصًا في المناطق الجنوبية والهضاب العليا والقطاعات الاستراتيجية.

ومن بين أهم النتائج كذلك، أن نظام الحوافز الجديد أصبح مبنيًا على معايير واضحة، حيث تم تقسيم الامتيازات إلى ثلاثة أنظمة رئيسية:

- نظام الحوافز للقطاعات ذات الأولوية التي تساهم في تنويع الاقتصاد.
- نظام المناطق الذي يمنح امتيازات إضافية للاستثمار في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنمية خاصة.
- نظام المشاريع المهيكلة ذات الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني من حيث مناصب الشغل أو نقل التكنولوجيا.

كما أكد القانون على ضمان تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب وفقًا للتشريع المعمول به، وهو عنصر مهم في تعزيز الثقة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ورغم هذه الإصلاحات الإيجابية، بينت الدراسة أن جاذبية الاستثمار لا ترتبط فقط بوجود نصوص قانونية متقدمة، بل بمدى فعاليتها في التطبيق. فلا تزال بعض التحديات قائمة، مثل البطء الإداري في بعض المصالح، الحاجة إلى استقرار أكبر في المنظومة الجبائية، تطوير النظام البنكي، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

وعليه، **نقترح في هذه الدراسة بضرورة:**

- مواصلة دعم الإصلاحات؛
- تقييم أثر قانون الاستثمار دوريًا؛
- تعزيز الرقمنة الشاملة للإدارة لتقليص الاحتكاك البيروقراطي؛
- تكوين الموارد البشرية في مجال تسيير المشاريع والاستثمار؛
- تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات المتداخلة، بما يسمح بترسيخ بيئة استثمارية تنافسية ومستدامة تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات؛
- دعم القطاعات البديلة كالصناعة التحويلية، الفلاحة، السياحة، والاقتصاد الرقمي؛
- تطوير المنظومة البنكية وتسهيل التمويل للمؤسسات الناشئة.

وفي الأخير، يمكن القول ان قانون الاستثمار الجديد يمثل إطارًا واعدًا لتعزيز جاذبية الجزائر، غير أن تحقيق الأهداف المرجوة منه يتطلب إرادة فعلية في التنفيذ، وتكاملًا بين الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والاقتصادية، بما يسمح ببناء بيئة استثمارية تنافسية ومستدامة قادرة على تحقيق التنمية الشاملة وتنويع الاقتصاد الوطني.

7. قائمة المراجع:

1) Algerian Investment Promotion Agency (AAPI). (2022). Investor's Guide. Algeria.

2) World Bank. (2020). Business Climate Report Algeria 2020. Washington: World Bank.
3) World Bank Report (2022). Business Transparency in Algeria. Algeria.
4) Journal of Political Economy (2022). The Impact of Monopoly on the Investment Market in Algeria. Algeria.
a. Law No. 22-18 (2022). Investment Law. Algeria: Algerian Official Gazette No. 50.
b. Algerian Ministry of Finance (2021). Annual Report on Investment Attractiveness in Algeria. Algeria: Ministry of Finance.
5) Ibn Manzur (2004). Lisan al-Arab. Beirut, Lebanon: (2nd ed.). Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
6) Ibn Qudamah, Abdullah ibn Ahmad (2003). Al-Mughni. Cairo: (2nd ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
7) Economic Reference in Algeria (2022). New Tax and Customs Reforms. Algeria: Algerian Economics Journal, No. 12.
8) National Authority To Combat Corruption. (2022). Report on Judicial Governance in Algeria. Algeria.
9) Adel, M. (2018). Investment in North Africa: Algeria as a Model. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Iqtisadi (1st ed.(.
10) Mankiw, Gregory. (2017). Principles of Economics. New York: (8th ed.). W.W. Norton & Company.
11) Mohamed Ali. (2022). "Structural Reforms in Algeria to Attract Foreign Investment." Algeria: World Economic Review, No. 3.
12) International Monetary Fund (2023). Algeria Article IV Consultation Report.
13) UNCTAD (2023–2024). World Investment Report.
14) World Bank (2024). World Development Indicators.
15) BP (2023). Statistical Review of World Energy.
16) OPEC (2023). Annual Statistical Bulletin.
17) Transparency International (2023). Corruption Perceptions Index.
18) OECD (2023). Country Risk Classification.